مجلس النواب يستمع إلى تقرير الحكومة حول ما أنجزته من برنامجها

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إلى التقرير المقدم من الحكومة عن مستوى تنفيذ البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني وتوصيات مجلس النواب بشأنه للفترة من 19 ديسمبر 2011م حتى نهاية فبراير 2012م، بحضور رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة وأعضاء حكومة الوفاق الوطني .. فيما يلي نصه :

صنعاء / سبأ:

بسم الله الذي لايضرع مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الأخ/رئيس مجلس النواب

الأخوة/نواب رئيس المجلس

الأخوة / نواب الشعب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسعدنا في حكومة الوفاق الوطني رئيساً وأعضاءً أن نحيي حضوركم الكريم هذا للاستماع معاً ومناقشة أنشطة وأعمال الحكومة المنفذة للسياسات العامة في برنامجها العام وتوصيات مجلسكم الموقر خلال الفترة القصيرة الماضية والتي تعتبر فترة عظيمة في تاريخ شعبنا اليمني ، كونها شهدت وضع اللبنات الأساسية لمستقبل التغيير والانتقال لبناء اليمن الجديد ، والتداول السلمي للسلطة بشكل آمن وسلس ، خصوصا وانها شهدت نجاح الاستحقاق الديمقراطي بإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة وتوجت بانتخاب المرشح التوافقي فخامة المشير/ عبدربه منصور هادي رئيساً للجمهورية ، الأمر الذي يمثل فتح صفحة جديدة في تاريخ اليمن نحو بناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على دولة المؤسسات والمساءلة والنزاهة والشفافية وتحسين مستوى معيشة المواطنين والنهوض ببناء الانسان وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

كما نعمل بكل جد من أجل التهيئة والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي سيعكس رؤى كل الأطراف السياسية التي تعمل من أجل تحقيق الوفاق الوطني ورسم ملامح مستقبل اليمن الجديد من خلال تشكيل اللجنة الدستورية وصياغة مشروع الدستور، واننا في هذه المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية سوف تحقق أهداف ومهام وضعت حكومة الوفاق الوطني بشكل خاص وآمال وطموحات الشباب والشعب اليمني عامة. وبهذا الصدد فقد عملت حكومة الوفاق الوطني على البدء بتنفيذ برنامجها العام انطلاقا من وعيها بجملة التحديات التي تواجه الوطن في هذه المرحلة وبحداثته الملحة، وللتوجه نحو توظيف كافة امكانياتها وحشد كافة الجهود الوطنية لتنفيذ المهام المناطة بها في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في سبيل استعادة الاستقرار السياسي والأمني وتهيئة المناخات لعام الانتقال السلمي والآمن للسلطة ، واحترام حقوق الإنسان ، وتلبية المتطلبات المشروعة لشعب وأفراد الشعب في التغيير والتعامل مع كافة المتغيرات التي حصلت أدت بها تلك الفترة بالتأثير إيجابا خدمة مصلحة الشعب ووطننا الحبيب والتغلب قدر الإمكان على الصعوبات والعقبات التي تواجهنا ، وقد حرصت على بذل جهود استثنائية من أجل وضع حكومة الوفاق الوطني توصيات مجلس النواب بشأن برنامجها العام لتكون أداة فعالة لخدمة الشعب والتغلب على كافة المتغيرات التي تعيق أداءها وانجازها لأهدافها وتحقيق الأمن والاستقرار.

ثانيا : لبناء الدولة المدنية الحديثة وتحقيق الأمن والاستقرار :

1 - اعداد التشريعات اللازمة لتنفيذ المبادرة الخليجية بإقرار أهمها خلال هذه الفترة وصياغة مشاريع القوانين الأخرى وإقرارها في المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية.

2 - العمل مع سائر الجهات المعنية على وقف التدهور واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الامن والاستقرار وبسط سيطرة الدولة ودعم جهود عمل لجنة الشئون العسكرية وتحقيق الامن والاستقرار خلال مرحلتي الانتقال.

3 - العمل المشترك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واعتماد الموازنات المالية الكفيلة بتلبية احتياجات المواطنين وضمان اداء المهام الحكومية وفقا لمبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمحاسبة والمساءلة.

4 - اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في موعدها المحدد وتشكيل اللجان التنصيصية المحددة في الآلية الانتقالية.

الأنشطة والإجراءات المنفذة خلال الفترة :

عملت حكومة الوفاق الوطني خلال الفترة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها كمنظومة واحدة لبلوغ انجاز عدد من الأنشطة والمهام المناطة بها خلال الفترة الانتقالية والمستجيبة لمتطلبات التغيير والانتقال الى بناء الدولة المدنية الحديثة تركزت في مجملها على مكونات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ، في ضوء السياسات العامة والإجراءات الحكومية الواردة في برنامجها العام وذلك باتخاذ جملة من القرارات وتنفيذ عدد من المهام والأنشطة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية نستعرضها على النحو التالي:

اولا: سعت الحكومة منذ مباشرة عملها التركيز على الاتصال المكثف إقليميا ودوليا على مستوى رئيس مجلس الوزراء انطلاقا من أهميتها والحاجة الملحة لتقديم أوجه الدعم المختلفة في هذه المرحلة ، لعل من أهمها زيارة رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له في منتصف يناير 2012م إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، وقيام رئيس مجلس الوزراء خلال الاشهر الماضية ببرنامج مكثف اتسم بالنقاءات والمقابلات مع مسئولي وسفراء دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وعدد من المنظمات الإقليمية والدولية المانحة ، بهدف حشد الدعم السياسي والاقتصادي للخروج بلادنا من الأزمة التي تعيشها اليوم وتأمين تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

ثانيا : لبناء الدولة المدنية الحديثة وتحقيق الأمن والاستقرار :

1 - حققت الحكومة تقدما ملحوظا في إرقاء التوتر وايقاف اطلاق النار وسحب القوات والمجاميع المسلحة من المواجهة ونشر المراقبين في بعض مناطق الأمن الأكثر تأزما وبدل وقف اطلاق النار بالمناطق الأخرى وتأمين الطرق بين المحافظات وحماية قاطرات نقل البترول والغاز ومحطات وأبراج الكهرباء ويصل المساعدات الانسانية لتجمعات النازحين والاجئين ، وممارسة وظائفها وهامها بما ينسجم مع القانون وصون حريات وحقوق الإنسان.

ولتوفاء بتلك المهام كما ينبغي فإن الضرورة الملحة تقتضي تكون وظيفة المؤسسات بجهازيها العسكري والمدني وقد تم إخراجهم من مدينة رداع ونشر القوات المسلحة والأمن داخل المدينة وتزايد أعمالها التدريبية في محافظة حضرموت وفي منطقة (مزاتن) من محافظة شبوة التي تعتبر مركزاً تدريبيا لهم ، إضافة الى ظهور الخلايا النائمة لهم في محافظتي عدن وصنعاء وكانت آخر العمليات الهجوم الشنيعة التي ارتكبوها بحق أبناء القوات المسلحة في دوفس والتي راح ضحيتها عدد كبير من الأفراد والصف والضباط.

2 - تواصل الأمن والاستقرار في محافظة صعدة مغلقاً للدولة ولازال الصراع مستمراً فيما بين الحوثيين والسلفيين وتوسع الصراع الى بعض مديريات محافظة حجة وقيام العناصر الحوثية بالتوسع في نشر نقاط تفتيش تابعة لهم في صعدة/حرف سفيان والمناطق المحيطة بها ولازال الحوثيين منعاً على حركة الوحدات العسكرية والأمنية في الطرقات من قبل الحوثيين.

3 - الموقف الأمني في محافظتي عدن ولحج متوتر جيداً لا زالت عناصر القاعدة والموالون لها يقومون بالاعتداءات على العسكريين في عواصم المحافظتين التي في ظهورها سوء يتم الدين في بلدة الهيكلة.

4 - تلمس الحدث بأن الوضع الأمني بجاجة الى تكاتف الأجراء وتوحيد الإرادة السياسية ووضع معالجة الوطن فوق كل اعتبار وإنهاء جميع الاطراف بالتعاون مع اللجنة العسكرية عند تنفيذ مهامها والحد من التصرفات الاستقلال.

مجال الأمن:

وضع خطة أمنية شاملة لعام 2012م لمواجهة الحالة تشمل ضمان شاملة الأمن والاستقرار وإعادة سيطرة الدولة وبسط سيادة القانون وإنهاء المظاهر المسلحة ومكافحة الجريمة بكافة أشكالها ومواجهة عناصر الارهاب والتطرف والتهريب والفرضة وتجريد حماية المنشآت والأهداف الحيوية ، والمشاركة وتراجع الاحتياطي الأمني والتحقيق وارتفاع عجز الميزانية عن الحدود الأدنى وتراجع معدلات النواتج المحلية وتدني قيمة الريال ، وتدني الأمن الأثر الى أسفل سالم على التوازن النقدي والمالي المطلوبين لتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار والنمو الاقتصادي مما أدى الى تعثر نمو الموارد العامة الحيوية غير النفطية وضعف القدرة على حشد الموارد الكافية لتغطية عجز الموازنة من مصادر محلية آمنة غير تضحية حيث كانت الأنشطة المنجزة في هذا المجال على النحو التالي:

1 - التطبيع والتعاون الدولي:

1.1 - الاعداد والتحضير لمؤتمر المانحين الذي سيعقد في أبريل القادم في الرياض بالمملكة العربية السعودية بوضع حشد الدعم والحشد والمساندين للأزم لإنجاح المؤتمر وإقرار الوثائق الحكومية المقدمة للمؤتمر بصورتها النهائية وتنفيذ عهاد التنسيق الرئيسة للمؤتمر بسرها في مجالة الحملة الرئاسية والتقييم أول بأول.

1.2 - إعداد برنامج الاستثمار الطارئة (الخطة المرحلية الطارئة 2013-2012م) وما يلي معالجة الاختلالات الناشئة في الاقتصاد نتيجة عن أزمة هذه الماضي والذي اشتمل على مواجهة مضاعفات إعادة الخدمات العامة للمواطنين وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه في الأشهر الأولى بلغت مؤشراتها حصوراً مطلقة وكذا متطلبات الرعاية والاهتمام بشطرى الاحداث من الجرحى والمعاقين ، أسر الشهداء، مدنيين وعسكريين .

1.3 - مراجعة البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الواردة 2015-2011م في ضوء المستجدات الأخيرة واعداد البرنامج الاستثماري لعام 2012م.

1.4 - مراجعة المشروعات المعمولة جاري مراجعة عدد من الجهات المانحة (الصندوق السعودي للتنمية الزراعية(IFAD) والصندوق العيني للتنمية والعلاج الاسلامي) ومراجعة بعض المشاريع الجاري تنفيذها والتنفيذي لها مع الجهات والأجهزة الحكومية المعنية.

1.5 - متابعة مخالفات المانحين بشأن استكمال الاجراءات التنفيذية للتمويلات المتعهد بها في مؤتمر المانحين بلندن2006م والتوقيع على العديد من اتفاقيات التمويل مع كل من (الصين ، بنك إعادة الإعمار الألماني KFW، البابان والصندوق العلمي للسكان).

1.6 - البدء باعداد التقويم التقييمي المشترك الاجتماعي والاقتصادي (Joint-Social and Economic Assessment (JSAN.

1.7 - الاستفادة مختلف الاتجهات ذات العلاقة لعملية حصر الأضرار الناجمة عن ما خلفته الأزمة الأمنية السياسية الراهنة.

1.8 - المضي في إعداد التقرير التقييمي السنوي للمشاريع العمل الثاني ومسيقدم للمجلس الوزراء الخارجية لعام 2011 والذي سيقدم للمجلس الوزراء في يوليو 2012.

1.9 - زيارة وعقد اجتماع في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزراء المالية السعودية حول تخصيص المبلغ المتعهد به للمشاريع لدعم الموازنة العامة والانفاقات على أساس تسريع المشاركة مع دول رئيس مجلس التعاون الخليجي .

2 - المالية:

توجيه آراء التخطيط والمالية نحو السيطرة على الوضاع الاقتصادية ومحاولة منع التدهور قدر الإمكان خلال الفترة الانتقالية بمرحلتيها تعاونية عبلت الماء والتنمية مستقبلا بشكل أمن وبما يلي طموحات شعبنا اليمني في التقويم والعمل على الحد من تفاقم الأثار السلبية للعديد من المتغيرات القائمة والوجدية الحالية والمحلية منها والخارجية والتي من أهمها مايلي:

1 - تحدات التي مرت بها البلاد في العام 2011م بما في ذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ (-12.5٪) سواء في صورة نتائج تعبير عليها في الزامات حتمية أما على السوق الخارجي فأهمها العام عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة والثورات التي شهدتها بعض الأقطار العربية وما ترتب عليها من تراجع لحجم التدفقات من التحويلات والقروض وتوفر الأموال من الخارج وغير ذلك من المتغيرات التي أدت إلى اختلال كبير في المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في عدم استقرار أسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم وتراجع الاحتياطي النقدي الأجنبي وارتفاع عجز الميزانية عن الحدود الأدنى وتراجع معدلات النواتج المحلية وتدني قيمة الريال ، وتدني الأمن الأثر الى أسفل سالم على التوازن النقدي والمالي المطلوبين لتحقيق الاستدامة المالية والاستقرار والنمو الاقتصادي مما أدى الى تعثر نمو الموارد العامة الحيوية غير النفطية وضعف القدرة على حشد الموارد الكافية لتغطية عجز الموازنة من مصادر محلية آمنة غير تضحية حيث كانت الأنشطة المنجزة في هذا المجال على النحو التالي:

1 - التطبيع والتعاون الدولي:

1.1 - الاعداد والتحضير لمؤتمر المانحين الذي سيعقد في أبريل القادم في الرياض بالمملكة العربية السعودية بوضع حشد الدعم والحشد والمساندين للأزم لإنجاح المؤتمر وإقرار الوثائق الحكومية المقدمة للمؤتمر بصورتها النهائية وتنفيذ عهاد التنسيق الرئيسة للمؤتمر بسرها في مجالة الحملة الرئاسية والتقييم أول بأول.

1.2 - إعداد برنامج الاستثماري الطارئة (الخطة المرحلية الطارئة 2013-2012م) وما يلي معالجة الاختلالات الناشئة في الاقتصاد نتيجة عن أزمة هذه الماضي والذي اشتمل على مواجهة مضاعفات إعادة الخدمات العامة للمواطنين وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تنفيذه في الأشهر الأولى بلغت مؤشراتها حصوراً مطلقة وكذا متطلبات الرعاية والاهتمام بشطرى الاحداث من الجرحى والمعاقين ، أسر الشهداء، مدنيين وعسكريين .

1.3 - مراجعة البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الواردة 2015-2011م في ضوء المستجدات الأخيرة واعداد البرنامج الاستثماري لعام 2012م.

1.4 - مراجعة المشروعات المعمولة جاري مراجعة عدد من الجهات المانحة (الصندوق السعودي للتنمية الزراعية(IFAD) والصندوق العيني للتنمية والعلاج الاسلامي) ومراجعة بعض المشاريع الجاري تنفيذها والتنفيذي لها مع الجهات والأجهزة الحكومية المعنية.

1.5 - متابعة مخالفات المانحين بشأن استكمال الاجراءات التنفيذية للتمويلات المتعهد بها في مؤتمر المانحين بلندن2006م والتوقيع على العديد من اتفاقيات التمويل مع كل من (الصين ، بنك إعادة الإعمار الألماني KFW، البابان والصندوق العلمي للسكان).

1.6 - البدء باعداد التقويم التقييمي المشترك الاجتماعي والاقتصادي (Joint-Social and Economic Assessment (JSAN.

1.7 - الاستفادة مختلف الاتجهات ذات العلاقة لعملية حصر الأضرار الناجمة عن ما خلفته الأزمة الأمنية السياسية الراهنة.

1.8 - مراجعة مختلف الاتجهات ذات العلاقة لعملية حصر الأضرار الناجمة عن ما خلفته الأزمة الأمنية السياسية الراهنة.

1.9 - الاستعداد لمؤتمر المانحين الذي سيعقد في أبريل القادم في الرياض بالمملكة العربية السعودية بوضع حشد الدعم والحشد والمساندين للأزم لإنجاح المؤتمر وإقرار الوثائق الحكومية المقدمة للمؤتمر بصورتها النهائية وتنفيذ عهاد التنسيق الرئيسة للمؤتمر بسرها في مجالة الحملة الرئاسية والتقييم أول بأول.

2 - المالية:

2.1 - إعداد الموازنة الأولى لبرنامج إصلاح الخدمة المدنية (الإصلاحات الإدارية والمؤسسية والوظيفية)، الذي سوف يتم مناقشته مع مختلف الفعاليات السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني ضمن إطار مؤتمر الحوار الوطني.

2.2 - تقدير الزيادة في الموارد ونسبة (39 ٪) والاستخدامات بنسبة (46.6 ٪)عن تقديرات العام الماضي 2011م.

• اعتماد الموازنة على الموارد الذاتية البالغة (1835) مليار ريال عام 2012م بنسبة (88.5 ٪) من إجمالي الموارد العامة، مقابل الموارد الأجنبية البالغة (239) مليار ريال بنسبة (11.5 ٪) وتوقع عجز نقدي صافي بمبلغ (561.6) مليار ريال بنسبة (6.6 ٪) من الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي يمثل في ظل الظروف المالية الراهنة تحدياً للإرادة الوطنية بالاعتماد الذاتي على تجاوز تداعيات الأزمة.

2.2 - استيعاب تنفيذ عدد من السياسات الحكومية مالياً خلال العام المتصلة بالقضايا التالية:

• اعتماد مبلغ(20) مليار ريال في موازنة 2012م، وذلك لتنفيذ الرعاية والاهتمام بضحايا الاحداث من الجرحى والمعاقين واسر الشهداء مدنيين وعسكريين ، هذا إلى جانب (40) مليار ريال بهدف اصلاح الأضرار الناجمة عن الأحداث وذلك استجابة لقرار رئيس الجمهورية رقم(8)لعام 2012م الصادر مؤخراً بتاريخ 13/ 3/ 2012م بشأن ضحايا الاحتجاجات السلمية 2011م.

• اعتماد تكلفة الدفعة الأولى لعدد (49996)موظفاً جديداً (127.725) من المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وبمبلغ إجمالي (48.8) مليار ريال.

• تقدير مبلغ (279) مليون ريال لمواجهة حالات الاحالة الى التقاعد بحسب عامر، بهدف عاملا من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات .

2.3 - اعادة تكلفة الدفعة الأولى لعدد (99996)موظفاً جديداً في رسم السلالم الاستراتيجيات العامة واقرار الخطط السنوية والبيات العمل التنفيذية والاجهاز المركزي لتنفيذ البرنامج بالخطار بالاجر التهريب ، ووضع المعالجات الاجرائية بشأن رافعة الاجور والتهريب التهريب ومستجداتها .

2.4 - تعظيم تقليل ضريبة الصيدلة والثالثة لسنة 2010م والإلغاء بشكل كامل نظرا لظروف الازمة الراهنة ومواجهة التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.5 - تخفيض الاعفاءات بنسبة حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.6 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.7 - تقدير الاعفاءات وفق الحد منها حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.8 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.9 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.10 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.11 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.12 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.13 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.14 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.15 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.16 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.17 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.18 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.19 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.20 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.21 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.22 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.23 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.24 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.25 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.26 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.27 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.28 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.29 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.30 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.31 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذه الشريحة.

2.32 - تقليص الاعفاءات لمنع مافيا حيث تم تحديد ميزة خاصة للجانب الاستثماري بتحديد نسبة الضريبة بنسبة (15٪) وتحديد نسبة الضريبة للانشطة غير الاستثمارية بنسبة (20٪) الى جانب الغاء الاعفاءات الجمركية لما يتعلق بمستلزمات الانتاج الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الزراعية والسمكية وقطع الغيار وكذا الغاء الاعفاءات كانت تتمتع بها بعض الجهات بموجب التجاوب من رجال الاعمال مكلفي هذ